الفصل الرابع

الزواج والأسرة الحديثة

١ – أنواع الأسرة النووية .
٢ – الأسرة والزواج .
٣ – الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية .
٤ – الاختيار الزواجي بين تحكم الأسرة والإرادة الذاتية للفرد .
٥ – الصراع بين المثل الأعلى والواقع .
٦ – بعض النتائج المترتبة على ذلك .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

الزواج والأسرة الحديثة

١ – أنواع الأسرة النووية :

مع اعترافنا التام بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية (فى كل المجتمعات تقريبا) . إلا أن ذلك لايعنى أن هذا النمط الأسرى ظل على حال واحد ولم يتعرض لتغيرات داخلية على امتداد التاريخ الإنسانى وعلى اتساع رقعة المعمورة . إذ من البديهى أن هذا النموذج قد مر بمراحل وأطوار عديدة وشهد تحولات كثيرة سواء فى العمليات المؤدية إليه (كالزواج وشعائره) أو نطاق ونوعية الوظائف التى يؤديها . أو حجم الأفراد الذين يضمهم ... إلخ . ولعل أبرز مظاهر التغير التى تمر بها الأسرة النووية فى المجتمع المعاصر سيطرة الطابع الفردى على كل عملياتها وفى كل وظائفها بشكل يفوق ماكان معروفا فى عصر مضى وأهم ميدان ظهر فيه هذا الطابع الفردى هو ميدان العلاقة بين الزوجين فى الأسرة النووية . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت العلاقة بين الزوجين محور الارتكاز ومناط الاهتمام فى الأسرة النووية الحديثة وهذا هو السبب فى أن البعض يفضل أن يطلق على النموذج المعاصر من الأسرة النووية اسم « الأسرة الزواجية » Conjugal Family

ويدل اسم الأسرة الزواجية هذا على أن الزوجين هما مركز الأسرة النووية المعاصرة . ولكن الدلالة الأهم لهذه التسمية أنهما طرفى العلاقة الدائمين فى تلك الأسرة . فالعلاقة بينهما تسبق علاقتهما بأطفالهما » ثم هى تستمر بعد خروج أولئك الأطفال (بعد أن يكبروا) من الأسرة النووية وتكوين أسرة نووية خاصة بهم . (وتفترض هذه الملاحظة استبعاد مسألة الطلاق من الحسبان . على أساس أنه استثناء من الوضع العادى ، أو هو وضع عرضى ، ولم يحسب حسابه ، أى لم يكن معتمدا عن بدء العلاقة الزوجية) .

ويرجع الفضل إلى أميل دور كايم فى إدخال مصطلح « الأسرة الزواجية » إلى التراث السوسيولوجى المعاصر[1] وإن كان قد تعرض بالطبع فيما بعد لمزيد من الدقة والإحكام على يد

---

(١) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

علماء الاجتماع العائلى المحدثين . ولعل أبرز الإسهامات فى تعريف هذا المفهوم ملاحظة ويليام جود التى نبه فيها إلى أن « الأسرة الزواجية » هى عبارة عن نمط مثالى ، ولكنه ليس نمطا مثاليا بمفهوم ماكس فيبر (أى ليس أداة تصنيفية) فقط ، ولكنه كذلك مثل أعلى تعتبره قطاعات متزايدة من الناس النموذج الصحيح المشروع للأسرة الإنسانية بغض النظر عما إذا كان الواقع يسير فى اتجاه آخر غير ذلك[٢] ولكن المهم فى هذا الصدد أن التحول إلى الطابع الفردى فى الأسرة النووية وفى شئون حياتها المختلفة مرتبط بسيطرة الطابع الفردى على المجتمعات الإنسانية الحديثة بصفة عامة . إن كانت هذه السيطرة أكثر بروزا واتضاحا فى المجتمعات الصناعية ، على حين تقل تدريجيا بسيطرة التقاليد والتراث على حياة المجتمع . حيث تختفى بشكل شبه كامل ، ونجد الفرد مقيدًا فى فكره وسلوكه بالجماعة التى يعيش داخلها وينتمى إليها ماديا وروحيا .

٢ – الأسرة والزواج :

من الواضح أن السيطرة المتزايدة للطابع الفردى على الثقافة الإنسانية الحديثة قد أدت إلى ظهور مشكلة من نوع خاص لم تعرفها من قبل المجتمعات القديمة والتقليدية ، وأعنى مشكلة وجود نوع من التقابل أو التميز بين الزواج والأسرة[٤] فالزواج بالنسبة لنا هو فى جوهره عبارة عن علاقة شخصية جدا بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة . هما الرجل والمرأة (الزوج والزوجة) أما الأسرة فهى عبارة عن جماعة اجتماعية تضم فى جميع الأحوال تقريبا أشخاصا آخرين عدا

= Emile Durkheim, «La famille conjugale», in: **Revue Philosophique**, 90, 1921, PP. 2-14. — Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», in: G. Davy, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui, 2me édition, Paris 1950.

(٢) انظر محمد الجوهرى :

« فكرة النمط فى علم الاجتماع » ، فصل فى محمد الجوهرى وزميله ، طرق البحث الاجتماعى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٨ ص ص ٣٥ – ٤٩ .

(٣) انظر ويليام جود « الثورة العالمية وأنماط الأسرة » ، مرجع سابق ص ٧ .

(٤) كان العالم الانجليزى ادوارد وستر مارك أول من أثار هذه القضية بشكل واضح ومفصل حيث توصل إلى مقالته الشهيرة ، « ان الزواج متأصل فى الاسرة أكثر من تأصل الاسرة فى الزواج » .

«Mariage is rooted in the Family rather than the family in marriage».

انظر كتابه :

Edward Westermarck, **History of Human** Marriage, 3 Vols, 6th edition, London, 1926.

انظر كذلك مؤلف مردوك : البناء الاجتماعى ، حيث يقول :

«The family is to be distinguished from marriage, which is a complex of customs centering upon the relationship between a sexually associating pair of adults within the family», Murdock, op. cit., P. 1

الزوج والزوجة . ولذلك فالواجب ألا نطلق على الزوجين اللذين لم ينجبا أطفالا اسم أسرة . ولو أننا ندرك أن مجرد إبرام عقد الزواج بين الرجل والمرأة يفتح أمامهما الطريق لتكوين الأسرة بكل مايترتب على الزواج من نتائج (الأطفال) وعلاقات المصاهرة .. إلخ حقيقة أنهما لم يستفيدا من كل الإمكانيات التى أتاحتها لهما علاقة الزواج ، ولكن ذلك لاينفى إطلاقا وجود تلك الإمكانيات .

وهناك عدة عوامل واعتبارات تفرض علينا أن نعالج دائما موضوع الزواج مستقلا عن موضوع الأسرة ، ذلك أن عمليات الاختيار (اختيار الزوجين) واتخاذ القرارات الخاصة بعدد ونوعية الأقارب الذين ستقيم معهم الأسرة الجديدة علاقات ، وكذلك القرارات الخاصة بعدد الأطفال الذين ستنجبهم الأسرة ومواعيد ولادتهم .. إلخ . إن الغالبية العظمى من دارسى الاجتماع العائلى مازالوا يتجاهلون هذه النقطة تجاهلا تاما ، (أحيانا عن وعى وغالبا دون قصد) على أساس أنهم يعتبرون « ثمار » الزواج أمرا بديهيا سوف يتبع تلقائيا إبرام عقد الزواج [٥] ولكن الحقيقة أن تحرر الزواج من الأسرة قد أدى إلى بعض النتائج الحتمية . نذكر منها أولا ، تحول الزواج إلى مسألة شخصية خاصة بالفرد الذى سيدخل طرفا فيها ، وثانيا : بروز عمليات الاختيار واتخاذ القرارات ، وهى العمليات التى أصبحت تتم بإرادة الفرد .

٣ – الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية :

إذا قلنا أن مكانة الفرد فى الثقافات القديمة والتقليدية كانت تتحدد فى ضوء انتمائه العائلى (أى أنها كانت مكانة موروثة) . فمعنى ذلك أن الأسرة أو الجماعة القرابية التى ينتمى إليها الفرد هى التى ترسم الزيجات لأفرادها وهى التى تحدد – إلى مدى بعيد – طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها . بمعنى آخر أن الأسرة كانت فوق الزواج .

---

(٥) لانعجب طبعا من هذا الموقف . حيث كانت أكثر المجتمعات القديمة تتخذ هذا الموقف . أى تعتبر ثمار الزواج أمرا بديهيا وأحيانا حتميا . وكانت بعض المجتمعات القديمة تعد فرقا خاصة من الرجال الذين يتدخلون فى الحالات التى يتعذر فيها على أسرة جديدة انجاب أطفال بعد فترة معقولة . فلم تكن مثل هذه المجتمعات تتصور زواجا بلا أطفال . كما أن الرجل نفسه لم يكن يتصور أن تستمر حياته بلا انجاب ولعل أبسط أسباب ذلك أنه سيشعر بازدراء المجتمع له ، وتضاؤل شأنه بين عشيرته وأقرانه . انظر عرضا لبعض تلك الحالات عند تورنفالد فى المرجع التالى :

R. Thurnwald, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft im Bundea, Berlin, 1932, PP. 900-91.

والعجيب أن تورنفالد يذكر أن مارتن لوثر (إمام البروتستانتية) كان من المتحمسين لهذا النظام ، وأنه كتب عنه بشكل إيجابى فى كتابه عن الزواج (على صفحة ١٣٧ من كتاب تورنفالد) . ولكنى لم أتحقق طبعا من صدق ملاحظة تورنفالد هذه .

وينعكس هذا التدخل فى فئات المحارم التى تحددها الجماعة وفى الزيجات المفضلة التى ترسمها لأفرادها (وقد سبق أن عرضنا لهاتين النقطتين تفصيلا) . كما يتضح هذا التدخل فى تحديد لقرين الذى يمكن لعضو الأسرة الفلانى أن يقترن بها ، أو يمكن لعضوة أن تقترن به . ويطلق على هذا النوع من الزيجات اسم « الزواج المرتب » . حقيقة أن الشباب كانوا يعبرون لآبائهم فى بعض الأحيان عن رغبتهم الحقيقية بالأشخاص الذين يودون الاقتران بهم ، ولكن مع ذلك فالأسرة – كجماعة – هى التى تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرار النهائى فى شخص زوج المستقبل للعضو بها .

وقد ترتب على هذا الموضوع أن طلب يد الفتاة للزواج لم يكن يتحتم أن يتم بواسطة الشخص الذى ينوى الزواج ، أى أنه لايقوم بها بنفسه . بل يتحتم أن يقوم بذلك أما الأب ، أو العم ، أو رسول معين من قبل الأسرة . أو خاطبة محترفة .. إلخ . وبرغم كل التطورات التى شهدتها أكثر البلاد النامية إلا أن تلك الممارسات مازالت قائمة ولو على هيئة « رواسب » ثقافية . فهى تظل تمارس بشكل فعال وعن امتناع فى المجتمعات التى مازالت تحكمها التقاليد والتراث . ولم تتخذ شكل « الرواسب »[٦] إلا فى تلك القطاعات التى قطعت شوطا بعيدا (نسبيا) على طريق تطور ونمو شخصية الفرد . وما زلنا نجد حتى فى أرقى القطاعات الاجتماعية (سواء اقتصاديا أو ثقافيا) فى بلادنا ، أنه من غير المقبول ولا من اللائق أن يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه . وعليه أن يصحب معه والده أو قريبا كبيرا (ذا مكانة اجتماعية معترف بها) أو حتى صديقا له[٧] المهم ألا يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه .

٤ – الاختيار الزواجى بين تحكم الأسرة والإرادة الذاتية للفرد :

علينا ونحن ندرس الآن نظام الزواج أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة أساسية مترتبة على سيطرة الطابع الفردى على المجتمع الحديث ، هى أن رابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الإرادة الحرة لطرفى تلك العلاقة وليست تلك الظاهرة مجرد عادة مستحدثة ، أو إحياء لتقليد قديم . ولكنها

---

(٦) الراسب الثقافى عبارة عن عنصر ثقافى ترسب من مواقف ثقافية قديمة كانت أكثر تكيفا معها . ويعرفه هوبل Hoebel بأنه : « عنصر أو مركب ثقافى تغيرت وظيفته الأصلية بمرور الزمن . بحيث أصبح استعماله مجرد اتفاق شكلى » : ويعرفه جاكوبز وستون قائلين : الراسب هو سمة ثقافية مستبقاة بوظيفة ضئيلة أو بدون وظيفة على الاطلاق . ولكن يفترض أنها كانت تؤدى وظيفتها على نحو أكثر أهمية فى عصر سابق وهى بذلك تدلنا بشكل مفيد فى سياق النظرة التاريخية – على أشكال ثقافية أقدم انظر ايكه هو لتكرانس ، قاموس مصطلحات الانثولوجيا والفولكلور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزميله ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ٢١٤ ومابعدها وكذلك المراجع الواردة هناك .

(٧) وتؤيد ذلك دراساتنا الميدانية العديدة عن عادات الزواج فى كثير من أنحاء مصر وفى أكثر من بلد عربى ، خاصة بلاد الجزيرة العربية .

وضع قد استقر فى التشريعات الحديثة من خلال مفهوم « الزواج بالرضا » .

ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن القانون الكنسى (المسيحى) قد اعتبر رضا الطرفين شرطا أساسيا لصحة عقد الزواج . ولكن من المعروف أن الواقع الثقافى فى أغلب الشعوب المسيحية فى الماضى لم يكن يعير ذلك الشرط الاهتمام بالواجب . لأننا نعرف تماما أن الزيجات كانت فى الأغلب « زيجات مرتبة » كلها . وهنا نعود إلى تفسير هذا التضارب بين شرط دينى واضح وممارسة دينية تخالفه بل وتناقضه أحيانا . تفسيره بأن الأول عبارة عن تصور ثقافى مثالى ، أو هو مثل أعلى ، قد يتبع ، ولكنه فى الغالب لم يكن كذلك . فالقانون الكنسى هنا يمثل المثل الأعلى ، أما الواقع الفعلى فتحكمه اعتبارات المصلحة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتلك الاعتبارات هى التى تحدد طرفى العلاقة الزوجية ، أو ترسم الفئات التى يصلح للفرد الفلانى (صاحب المصالح المعينة وابن الأسرة الفلانية) أن يتزوج من بينها .

وإن شئنا مزيدا من الدقة والأمانة فى الحكم على مصير هذه القاعدة الدينية قلنا إنها لم تكن تطبق إلا على الطبقات الدنيا من الفقراء الذين لا يملكون شيئا يعقدون صفقات زواجية من أجله ، وليس لديهم أدنى أمل فى حراك اجتماعى إلى أعلى عن طريق الطرفين واقتناعها ودون أى محاولة للقسر أو الإجبار من جانب أفراد أسرتها[٨] .

أما بالنسبة لديننا الإسلامى الحنيف فإنه يشترط لصحة زواج الفتاة التحقق من رضاها . ففى الحديث الشريف « لاتنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن ، وإذنها صمتها » . ولهذا كان لها حق رؤية خطيبها . كما أن له حق رؤيتها قبل الخطبة وعلى خاطبها أن يصارحها بكل شىء عنه ويصدقها القول . فلا يخفى ماتكرهه النساء عادة من الرجال ويورد الشيخ عبد المتعال الجبرى صاحب كتاب **المرأة فى التصور الإسلامى** حديثا عن الرسول (رواه الديلمى فى مسند الفردوس عن عائشة عن النبى ﷺ) قال : « إذا خطب أحدكم المرأة وهو يخضب السواد ، فليعلمها أنه يخضب » (أى يصبغ شعره) .

فالإسلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول على رضائها قبل الدخول فى علاقة الزواج . وقد أعطى المجتمع الإسلامى الأول القدوة الحسنة للأجيال القادمة من المسلمين فى النهى عن جعل الزواج وسيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حساب طرفى العلاقة الزوجية الجديدة أو أحدهما . فقد أخرج النسائى عن عائشة رضى الله عنها أن فتاة قالت للرسول ﷺ أن

---

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند ويليام جود ، المرجع السابق ، وكذلك كوبيج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ والمراجع الواردة هناك .

أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بى خسيسته وأنا كارهة . فأرسل النبى إلى أبيها فجاء ، فجعل الأمر إليها فقالت يارسول الله « إنى قد أجزت ماصنع أبى ، ولكنى أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء » . أى ليس للأب أن يفرض على ابنته من يشاء[٩] .

أما إذا أجلنا النظر فى القوانين الوضعية فى أغلب دول العالم ، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على عقد الزواج كشرط لصحة هذا الرباط . ولكن الملاحظ أن حركة التطور الاجتماعى التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ومن دور الأسرة بصفة عامة فى ترتيب عملية الزواج (دون إرادة الطرفين) . وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه . ومن هنا أصبح بوسعنا أن نقول الآن إن « الزواج بالرضا » هو القاعدة العامة فى المجتمع الحديث (ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع فى تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه) . لذلك فإن الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زواجية . وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطا أساسيا من شروط قيام علاقة زواجية . فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر ، أن يكون هذا الميل من القوة بحيث إنه يجعله أساسا لإقامة رابطة زواج[١٠] .

والوضع المناقض لهذا تمام المناقضة هو ذلك الذى كان سائدا فى الصين القديمة ، حيث كانت قوانين الزواج تشترط موافقة الوالدين كشرط لإتمام عقد الزواج ، وذلك بصرف النظر عن سن العروسين ، فبلوغها سن الرشد لايلغى ضرورة الحصول على هذه الموافقة . ولكن هذا الأمر ليس عجيبا فى ذاته . فهو كان قائما فى الصين ، ثم أنه كان فى الماضى البعيد[١١] . ولكن العجيب أن نجد رواسب لهذا الوضع فى القوانين المدنية الفرنسية والهولندية حتى عهد ليس ببعيد . فهى لم تلغ

---

(٩) انظر عبد المتعال محمد الجبرى ، المرأة فى التصور الاسلامى ، الطبعة الرابعة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ ، و ص ٢١٧ ومواضع أخرى متفرقة .

وانظر كذلك محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، وكذلك د . مصطفى الخشاب ، دراسات فى علم الاجتماع العائلى الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٨ .

(١٠) وهذا شرط نظرى على الأقل ولانقول مثاليا ، ذلك أن الرأى الاجتماعى العام للمحيطين بطرفى علاقة الزواج يفترض وجود مثل هذه العاطفة كأساس للزواج ، انظر دراسة طريفة لهذا الموضوع :

William Goode, «The Theoretical Importance of Love», in: **American Sociological Review, 24,** 1959. PP. 18-28.

(١١) انظر المؤلف التالى :

Sing Ging Su, **The Chinese Family System,** New York, 1922, PP. 54-64, esp. P. 59 and 79.

وانظر كذلك قائمة المراجع المتصلة بالمجتمع الصينى والتى أوردناها فى حاشية سابقة .

إلا فى العصر الحديث ، على الرغم من أن كلا المجتمعين من الدول الصناعية ذات التراث العريق فى التقدم والازدهار على كافة المستويات المادية والفكرية على السواء .

ولكن الثقافة المعاصرة ذات الطابع الفردى الواضح استطاعت بعد رحلة طويلة من التطور والتعثر أن تخلق مثلا أعلى للزواج يتسم بالطابع الفردى تمامًا . وكان من المحتم أن يدخل هذا الوضع الجديد فى نوع من التعارض مع نظام الأسرة القائمة . ذلك أن الأسرة بحكم وظيفتها وبحكم كونها جماعة تمارس حياتها وتؤدى واجباتها على نحو يرتفع عن مستوى العلاقات الفردية ويتجاوزها بالتأكيد . فإذا أراد فرد من أفراد الأسرة فى هذا الوقت بالذات إضرارًا بالجماعة المكونة لهذه الأسرة (كأن يكون مساهما بدور أساسى فى الاتفاق على أفراد أسرته) فالمنطق والطبيعى أن يحدث صدام بين رغبته كفرد ومصلحة الأسرة كجماعة ، ولا تأخذ الأسرة رغبته هذه فى الاعتبار (لأنها لاتستطيع) وتتصدى لمقاومتها . وهذا هو المقصود من أن الأسرة تعيش فى مستوى من التعامل يتجاوز مستوى المواقف والعلاقات الفردية لكل عضو من أعضائها .

كما أننا يمكن أن نتصور حالة أخرى من حالات هذا الاختلاف ولا نقول التعارض الذى بين الأسرة الكاملة وبين زوجين اثنين فقط . أن الأسرة الكاملة تضم فى العادة أقارب آخرين ، كما تضم منقولات لها أهميتها فى كسب أفراد هذه الأسرة لرزقهم ولها ضرورتها لمعيشة هؤلاء الناس داخل بيت . أما العلاقة الحديثة بين زوجين فإنها يمكن أن تستغنى عن كثير من هذه الأشياء المنقولة . بل إنها يمكن أن تلغيها من حياتها إلغاء كاملا ، بأن يعيش الزوجان مثلا فى فندق . وتتولى مؤسسات أو جهات أخرى أداء الخدمات المعيشية لها نيابة عنها (كالطبخ ، والغسيل ، والكى .. إلخ) .

وليس هذا الوضع الذى نتحدث عنه من قبيل الخيال أو الافتراض النظرى . ولكننا نعرف من قراءتنا لتاريخ علم الاجتماع العائلى الأمريكى أن مفهوم « أسرة الفندق » Hotel Family كان من المفاهيم المتداولة التى ظهرت لها تحليلات ونشرت عنها كتابات كثيرة لمحاولة تعمقها وتبين دلالاتها بالنسبة لحياة الأسرة المعاصرة . كما ظهرت حديثا (نسبيا) دراسة فرنسية طريفة لعالم الاجتماع الفرنسى ميشيل عن الأسر التى تسكن الفنادق فى منطقة السين[١٢] ولذلك لايصح أن

---

(١٢) بالنسبة للدراسات الأمريكية ، انظر كمثال :

B. Mabel, A. Elliott and Francis E. Merrill, Social Disorganzation, 4th edition, New York, 1950.

أما الدراسة الفرنسية فهى :

Michel, «Enquete sur la vie familiale des locataires des hotels meublés de al Seine», dans: **Cahiers Internationaux de Sociologie, No.29, 1960, pp. 153-176.**

نعجب عندما نرتب على تلك الظواهر ، مهما بدت قليلة ومتفرقة ، الدلالات النظرية التى تتصل بموضوع بحثنا . ولا شك أن الاجتهاد فى التحليل يحتمل الخطأ والصواب .

٥ – الصراع بين المثل الأعلى والواقع :

يمثل مفهوم الزواج الجديد كما عرضناه نموذجا مثاليا ، ليس فقط بمفهوم ماكس فيبر للنموذج ، وإنما كذلك أيضا مثلا أعلى يسعى الشباب إلى احتذائه . بل إنه تحول فى بعض الأحيان إلى موقف أيديولوجى (أو قضية مبدأ كما يقال) ، بحيث إن التمسك به يمثل تعبيرا عن موقف عام فى الحياة ومن المجتمع ، فيكون النجاح فى وضعه موضع التنفيذ انتصارا لهذا الموقف ، والعكس بالعكس .

ويتضح جوهر هذا الفهم فى أننا نرى الوالدين يقران تماما بحق أبنائهما فى حرية اختيار شريك حياتهم . أما فى الواقع الفعلى فإنهم يعملون على التدخل فى عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة ، بدءا من محاولات الإقناع بالكلام ، وتدخل الخالات والعمات وغيرهن من الأقارب ، وانتهاء بالضغط بالتلويح بالمساعدة (فى حالة الاقتران بشخص معين) أو التلويح بحجبها فى حالة عدم الاقتران به ، أو فى حالة الاقتران بشخص معين لاترغبه الأسرة .

ولا شك أن نقطة التقاء هذا المثل الأعلى مع الواقع أو افتراقه عنه قضية أخرى تماما ، وتحتاج لبحث مستقل . ذلك أنه حتى لو تصور الابن أنه قد اختار شريكة حياته المقبلة بكامل حريته واقتناعه ، فمن المؤكد أنه قد خضع لعملية توجيه مستترة أو غير واعية .. ذلك أنه جزء من موقف إنسانى معين يخضع لحتمياته . ولن يتاح له سوى المتاح لصاحب هذا الموقف ، ويتعذر عليه أن ينال المستحيل بالنسبة لصاحب هذا الموقف . فحتمية موقفه الاجتماعى العام تتدخل فى تقييد حريته تلك . وأبرز تلك الحتميات الإقليمية العامة لمنطقة معينة ذات تراث اجتماعى مشترك هو الذى يشكل مفهومه عن الجمال وعن الصواب وعن الخطأ .. إلخ . كما تعد الحتمية الطبقية من أبرز وأهم القيود التى تفرض نفسها على الاختيار « الحر » للفرد . ويمكن أن يزداد الموقف تعقيدا لو أضفنا إلى ذلك الحتميات إمكانيات تلاقى العواطف بين الشخصين ، فهو ليس حرا تماما فى أن يقرر الاقتران بفلانة ، لأن إنجاز عقد الزواج فى النهاية مرهون بقبول فلانة لهذا العرض (هذا إذا استبعدنا تأثير كل المعوقات الأخرى) . ورغم كل تلك التحفظات والصعاب فإننا نستطيع القول أن هذا المفهوم عن الزواج الحديث يمثل مثلا أعلى يتسع انتشاره يوما بعد يوم .

٦ – بعض النتائج المترتبة على ذلك :

لقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والأسرة والزواج . وكان هذا التغير حاسما بعيد المدى فى بعض الأحيان ، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى . كأن يقترن هذا التغير بثورة تعليمية واسعة النطاق ، أو حركة ازدهار اقتصادى قوى أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة ، أو تغير جذرى فى النظام السياسى .. إلخ ، ولابد عند تحليل الموقف فى مجتمع معين فى فترة بعينها أن نأخذ كل تلك المتغيرات فى الاعتبار .

والملاحظة الجديرة بالاعتبار فى هذا الصدد أن أفكار الناس عن الحب والزواج أسرع تغيرا بكثير من نظام الأسرة نفسه (على الأقل لأن الأول يمس فردا واحدا ، ولكن الثانى يمس أسرة فلابد من مراعاة مصالح كل أفرادها والتوفيق بينها) . فعلى حين نجد أن تلك الآراء المتصلة بالحب والزواج تتخذ فى تغيرها شكل الموضات ، نجد أن الأسرة أبطأ تغيرا من ذلك بكثير[١٣] ومن الممكن أن نرتب على ذلك القول بأن الحب والزواج والأسرة تتغير على نحو مستقل عن بعضها

---

(١٣) يمكن أن نعود بذاكرتنا الى قبل عشرين عاما فى مصر حيث سادت موضة الزواج من زملاء الدراسة أو العمل أو من المتقاربين فى السن عموما . فقد كانت البلاد تواجه فى ذلك الوقت البدايات الأولى للدفعات الكبيرة العدد من الجامعيات اللاتى وجدن من الملائم أن يبحثن لأنفسهن عن شريك المستقبل ، وذلك رغبة منهن فى تجنب أسلوب الأسرة فى ترويجهن بالشكل التقليدى الذى كان سائدا حتى ذلك الوقت . دعم هذا الشعور لديهن احساسهن بالاستقلال الاقتصادى واستطاعتهن تحقيق (ان لم نقل فرض) هذا الأسلوب على الأسرة . وقد رافقت تلك الاتجاهات الجديدة موجة من الأعمال الأدبية والفنية (أغانى وأفلام .. الخ) التى غذت هذه المشاعر وحسنتها فى أعين الشباب .

وظلت تلك الاتجاهات نحو الحب والزواج هى الطاغية على القطاع الأكبر من الشباب ، بل أنها أصبحت اليوم الأسلوب البديهى لاتمام الزيجة العادية . ولكنا نلمح منذ عشر سنوات البدايات الأولى لظهور موجة جديدة من موجات الموضة . فمع الارتفاع التدريجى لنفقات تأثيث بيت الزوجية ونفقات المعيشة اليومية .. الخ . أدركت كثير من الفتيات والكثير من الشبان الذين تورطوا فى زواج الزملاء أن طريق الأسرة ربما كان أيسر قد لايكون الأفضل ، ولكنه بالقطع يمكن أن يجعل المعيشة أيسر بكثير . وهكذا بدأ تيار تفضيل كبار السن كأزواج ، الرجال الذين وصلوا الى مرحلة من النضج والقدرة المالية التى تتيح لهم دفع المهر « الملائم » وتيسير الحياة الزوجية بسهولة أكبر وهكذا . فبدأت موجة زواج الرجال « الناضجين » فى الظهور وصاحب ذلك أحيانا ضرورة التسليم بدور الأسرة فى اتمام مثل هذه الزيجات ... الخ . ولاندرى أين تسير الاتجاهات فى المستقبل .

ولكن هذه الأمثلة السريعة تكفى لتؤكد لنا بوضوح أن أفكار الناس عن الحب والزواج تتخذ شكل الموضات السريعة التقلب . وعلينا أن نزيد قدرتنا على رصد هذه التغيرات بالتعرف على دوافعها ، والدوائر التى تبدأ بالاحساس بها والترويج لها ، وتلك التى تستجيب لها ، ثم الدوائر التى تبدأ بالتخلى عنها ، والأخرى التى تظل على الالتزام بها وهكذا . ذلك أن هذه التحولات التى تتم لاتحدث فى كل قطاعات المجتمع بنفس اللحظة ، ولاتلقى استجابة متماثلة من كل القطاعات . ولكنها تتنوع وتتفاوت ومهمتنا نحن كباحثين أن نكون قادرين على الكشف عن القواعد التى تحكم تلك التغيرات .

البعض إلى حد كبير ، أى أن لكل منها دوافعه ، ومداه ونتائجه فى التغير ، وقد رأينا كيف أن تدخل الأبعاد الأيديولوجية (الفكرية بالمعنى الواسع) فى النظر إلى الزواج كانت أكثر وضوحا فى هذا الميدان مما سواه .. وكيف أنها لم تنفذ بنفس السهولة إلى تصور الناس عن الأسرة ، لأن الثبات النسبى لنظام الأسرة كفيل بخلق العديد من العقبات فى وجهها .

والحقيقة أننا يجب أن نتناول كلا البعدين بشكل مستقل أحدهما عن الآخر ، لنكون قادرين على إدراك ظروف تغير كل منهما . ذلك أن بعض الأشكال المستقرة نسبيا من الأسرة يمكن أن تسمح بوجود أفكار واتجاهات مختلفة إزاء الزواج ، من هذا مثلا : إمكانية فسخ أو عدم فسخ الرابطة الزوجية ومبررات وظروف ذلك ، السماح بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو حظر ذلك كليا أو جزئيا ... إلخ .